الصباح AL-SABAH

أكدت أن الانخراط في مثل هذه الممارسات يعد تشكيكاً في سلوكيات عامة الشعب

«تدريس الجامعة» تندد بـ«وثيقة القيم»: خرق للديمقراطية وتقييد للحريات

جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت

ندد جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت أمس الثلاثاء بما ورد فيما يسمى بـ«وثيقة القيم الوطنية» التي يقوم بعض مرشحي مجلس الأمة 2022 بالتوقيع عليها تمهيدا لإقرار ما تضمنته من بنود حال فوزهم، معتبرة إياها بخرق الديمقراطية وتقييد الحريات.

وقالت الجمعية في بيان صحفي إن الانخراط في مثل هذه الممارسات يعد خرقاً لأخلاقيات العمل الديمقراطي وتقييداً للحريات العامة وتشكيكاً في سلوكيات عامة الشعب وبالأخص الطلاب والطالبات، وفي أخلاقيات أجيال من أبناء الكويت الذين تربوا على الأخلاق والقيم الحميدة والعزة والكرامة وهي من ثوابت المجتمع الكويتي الأصيل.

وأكدت أن من تربى في أسرة تحكمها الأخلاق وترعاها القيم الدينية والثوابت الإسلامية لا يفرق معه إن صدر قانون بذلك- وهو ميتغى من وقعوا- أم لم يصدر، فأبدا لن تكون القوانين رادعة ولن تفرض احتراما أو هيبة على من لم يتأسس على القيم السليمة والتعاليم الحميدة والعادات والتقاليد الأصيلة.

وأضافت أن تطبيق ما جاء في هذه الوثيقة لاسيما فيما يتعلق بجامعة الكويت يعد مخالفة لمواد الدستور ويخالف صراحة حكم المحكمة الدستورية في 2015 والذي نص على أن الفصل داخل المبنى والقاعة الدراسية يكفي لتحقيق مبدأ الفصل بين الجنسين وهو ما فيه ضمان حسن سير العملية التعليمية والتعليم الأكاديمي المشترك البناء.

وأكدت الجمعية على أن الاشتراك في التعليم يسمح بالتعامل وفق أطر احترام متبادل وثقة تعمل على التطوير والابتكار وتبادل الآراء والرؤى بما يحقق التنمية الاجتماعية المستدامة.

وفي الختام، تؤكد جمعية أعضاء هيئة التدريس رفضها القاطع لسياسة لي الذراع وفرض الوصايا، فالقوانين وجدت لحل النزاعات والقضايا والمشكلات وتطوير الآليات والمنظومات وتحسين البيئات لا أن تشكك في أخلاقيات المجتمع وأبنائه وبناته.

ناشدت رئيس مجلس الوزراء بمنع التعاقد مع مستشارين دون وجود ضامن وشريك فعلي كويتي

«المكاتب الهندسية»: أوقفوا المخالفات الحكومية للوائح مزاولة المهنة والمناقصات

بدر السلمان

ناشد اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف، وقف مخالفات بعض الوزارات والهيئات والأجهزة الحكومية لأنظمة وقوانين ولوائح مزاولة المهنة الهندسية والمناقصات المركزية ، لافتا الى آخر هذه المخالفات مخالفة صريحة لهذه الأنظمة وقعت بها الهيئة العامة للزراعة بخصوص مناقصتها لتنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري بمنطقة صباح الأحمد ومدينة الخيران السكنية والطرق المحاذية لها.

رئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان، قال في تصريح صحافي: أننا نشد على أيدي سمو رئيس الوزارء في نهجه الجديد الذي يلقى إشادة شعبية منقطة النظير ويدعمون هذا العمل الجاد ، مضيفا أنه ومن هذا المنطلق وتعزيزا لدور مؤسسات المجتمع المدني في دعم هذا التوجه فإننا نأمل هذه وقف هذه المناقصة بخصوص " تنفيذ وتطوير وصيانة الزراعات التجميلية والري في منطقة صباح الأحمد ومدينة الخيران السكنية والطرق المحاذية لها " والتي دعت المقاولين فيها لتقديم عروضهم.

وأوضح السلمان ، أن مناشدتنا لوقف هذه المناقصة ترتكز على وجود مخالفة صريحة للائحة مزاولة المهنة التي تحمي المال العام وتشجع القطاع الخاص للمشاركة في التنمية بالكويت .

وأشار رئيس الاتحاد، إلى أنه ضمن الشروط المعلنة في هذه المناقصة يتضمن البند رقم 15 " على المقاول التعاقد مع مكتب استشاري عالمي لديه خبرة سابقة لأعمال تصميم واشراف مشابهة لأعمال العقد وكذلك اجواء مناخية وطبيعية مشابهة لأجواء الكويت " ، وهذا البند يخالف لائحة مزاولة المهنة الصادرة بموجب القرار الوزاري رقم 123 لسنة 2021 بتاريخ 11/7/2021 الصادر بناء على قرار المجلس البلدي رقم (م ب/م م 4/ 190/15/2021 د 3) بتاريخ 1/3/2021 بشأن الموافقة على لائحة مزاولة المهنة للمكاتب الهندسية والدور الاستشارية .

وأكد السلمان، أن هذه القرارات المصادق عليها من معالي وزير الدولة لشؤون البلدية ممثلا عن مجلس الوزراء فهي ملزمة لجميع الجهات بالدولة ويجب عدم مخالفتها ، لافتا إلى أن المادة الرابعة عشر من اللائحة المعتمدة وفق هذين القرارين تنص على " مع عدم الإخلال بأية شروط تتطلبها أية قوانين أخرى لا يجوز للمكاتب الهندسية أو الدور الاستشارية الاجنبية مزاولة مهنة الأعمال الهندسية الاستشارية داخل دولة الكويت إلا بعد توقيع اتفاقية تعاون مع أحد المكاتب الهندسية أو الدور الاستشارية المحلية المرخصة وفقاً للأحكام والقوانين واللوائح المعمول بها داخل دولة الكويت."، لذا فإن طرح هذه المناقصة ودعوة الهيئة العامة للزراعة المقاولين الى توفير مستشار هندسي عالمي يعمل تحت مظلة المقاول يخالف أنظمة وقرارات مزاولة المهنة الهندسية في البلاد .

وزاد السلمان قائلا: إن عدم وجود مكتب هندسي أو دار استشارية كويتية كشريك بالاتفاقية الاستشارية العالمية يخالف أيضا قرارات جهاز المناقصات المركزي وتوجهات خطة التنمية 2035 والتي من أحد أهدافها تشجيع القطاع الخاص المحلي لقيادة التنمية، موضحاً أن الطرح على المكاتب الهندسية والدور الاستشارية المحلية سيوفر في ميزانية الدولة بالإضافة إلى تدريب وتأهيل المهندسين والجهاز الفني المساند من الكويتيين حيث أنه يوفر فرص عمل ويشجع على انتقال العمالة الكويتية للعمل بالقطاع الخاص مما يخفف العبء عن كاهل الدولة.

وأضاف: من المهم أيضا الاشارة إلى أن عمل المكتب الاستشاري - الهندسي تحت مظلة المقاول وفق نظام التصميم والتنفيذ Design|build، يعرض المشروع للكثير من الهدر، فالأصل أن الاستشاري الهندسي هو من يصمم ويشرف على التنفيذ وفق المواصفات التي يتم الإعلان عنها وتعتمدها الهيئة (المالك). ومن ثم يتم ترسية المشروع على المقاولين على أن يكون المكتب مسؤولاً أمام الهيئة (المالك) عن التصميم والاشراف على التنفيذ وفق المواصفات والتصاميم الموضوعة والمعتمدة من جهاز الاشراف بالهيئة .

وأعرب السلمان، عن أمل الاتحاد في المسارعة إلى التوجيه لوقف هذه المناقصة والعودة إلى القرارات ولوائح أنظمة مزاولة المهنة الاستشارية الهندسية و المناقصات المركزية حفاظاً على المال العام وتشجيع القطاع المهني الهندسي الخاص للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية التي تنشدها الكويت في عهدها الجديد ، مضيفا أننا نناشد سمو رئيس مجلس الوزراء أيضا باصدار التعليمات إلى كافة مؤسسات الدولة بعدم طرح مشاريع دون وجود مكاتب هندسية ودور استشارية كويتية مؤهلة ومرخصة من لجنة المزاولة حفاظا لحقوق الدولة والمجتمع وتعزيزا لدور القطاع الخاص في التنمية و لمنع تداخل الاختصاصات بين العمل الاستشاري الهندسي والمقاولات.

«التجارة»: حظر طباعة وتصوير الإجابات النموذجية في شكل قصاصات ورقية «براشيم»

وزارة التجارة

أكدت وزارة التجارة والصناعة، أمس الثلاثاء، حظر القيام بطباعة أو تصوير الإجابات النموذجية لأسئلة المناهج الدراسية في شكل قصاصات ورقية "براشيم".

وقالت «التجارة» في تغريدة توعوية عبر حسابها الرسمي في موقع «تويتر» إنه يُحظر على المحلات ممارسي ومقدمي أنشطة وخدمات التصوير طباعة أو تصوير المناهج الدراسية أو الإجابات النموذجية لأسئلة المناهج في شكل قصاصات ورقية «براشيم».

أكد أن التحدي الوحيد في تحلية المياه هي الكلفة بالنسبة للموارد المائية الأخرى

الراشد: «الأبحاث» يترجم رغبة الدولة في دعم البحث العلمي

محمد الراشد

الرياض - "كونا" : اكد الباحث العلمي بمعهد الكويت للأبحاث العلمية في الكويت الدكتور محمد الراشد أمس الأول الاثنين ان وجود المعهد يترجم رغبة الدولة في دعم البحث العلمي الذي هو أساس كل تقدم.

وبين الدكتور الراشد في تصريح لـ "كونا" حول مشاركته في حلقة نقاشية بعنوان "اللوائح والمؤسسات" ضمن جلسات المؤتمر "الدولي لمستقبل صناعة التحلية" الذي تنظمه المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة السعودية في العاصمة الرياض ان دول الخليج لديها خبرات كبيرة في مجال تحلية المياه وهي من أوائل الدول التي استخدمتها في المنطقة.

واضاف الراشد انه ما نسبته 60 الى 70 بالمئة من تحلية المياه في العالم تتواجد في دول مجلس التعاون التي تمتلك الخبرات والعلم في هذا المجال.

واكد ان التحدي الوحيد في تحلية المياه هي التكلفة بالنسبة للموارد المائية الاخرى حيث من الممكن تخفيض التكلفة باستخدام الطاقة المتجددة مثل طاقة الرياح والشمس وغيرها باستخدام التقنيات الحديثة في التحلية والتي خفضت فعلا من تكلفة تحلية المياه عن السابق حيث كانت التكلفة تصل الى اكثر من دولارين للمتر المكعب ووصلت الى 3ر0 دولار للمتر المكعب وهو ما يدل على اهمية البحث والتطوير في اي دولة.

وبين ان الحلقة ناقشت مشروع "العقبة - عمان" في الاردن وهي محطة تحلية ضخمة تعمل بالكامل على الطاقة الشمسية مبينا ان من اهم التحديات التي يواجهها المشروع هو تخزين الطاقة المتجددة للاستفادة منها طوال اليوم وكذلك أهمية توطين التحلية وخلق خبرات محلية والاستفادة من الخبرات الموجودة في دول الخليج التي تتقاسم مع الاردن نفس البيئة والتحديات التي تواجهها.

وتضمنت جلسات اليوم الثاني من المؤتمر الذي انطلق امس الاحد واستمر حتى أمس عدة عناوين منها "كفاءة الطاقة" و"الابتكار في الاغشية وتقنيات التحلية" و"الترسبات الحيوية" و"تكامل مصادر الطاقة المتجددة والاستفادة منها" و"منافذ غير محاطة بغشاء" و"دراسات الحالة والاستراتيجيات" و"استراتيجية التسعير".

احتفت بالدفعة الـ14 من برنامج تدريب وتأهيل حديثي التخرج في مجال القانون

«التأمينات»: سعي متواصل لتأهيل شباب الكويت إلى سوق العمل

جانب من حفل التخرج

أقامت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حفل تخريج الدفعة "14" من برنامج تدريب وتأهيل الكويتيين حديثي التخرج في مجال القانون، والذي تقيمه التأمينات منذ عام 2007، وتهدف من خلاله إلى تمكين حديثي التخرج وإعدادهم لسوق العمل، من خلال دورة تدريبية مكثفة، تضمّ نخبة مميزة من المتخصصين، يقدّمون مادة علمية تواكب أحدث التطورات في الدراسات القانونية وأساليب التدريب، ويُمنح جميع المتدربين خلال مدة البرنامج مكافأة شهرية وشهادة إتمام التدريب.

وفي كلمته، أكّد المدير العام مشعل عبدالعزيز العثمان أهمية الدور الذي تؤديه برامج التدريب في رسم مسارات المستقبل، قائلاً «إنّ الطريق الذي تضيئه التأمينات بتأهيل الشباب الكويتي لسوق العمل، هو نفس الطريق الذي تضيئه منذ نحو 45 سنة بما تقدمه من خدمات تأمينية واجتماعية رائدة ومستدامة، فما نسعى له في كلا الحالين هو مستقبل آمن نضمن فيه معيشة كريمة لأنفسنا ولأبنائنا ولكثير من الأجيال اللاحقة من بعدنا».

كما شدّد العثمان على التزام التأمينات من واقع مسؤوليتها الاجتماعية بتدريب الكوادر الشابة، فمنذ 2007 وحتى اليوم تخرّج ما يقارب 700 شاب وشابة في برنامج القانونيين وبرنامج نظم وتقنية المعلومات، ونجحت التأمينات خلال الخمس عشرة سنة الماضية، بتزويد سوق العمل بكفاءات مهنية وإدارية عالية المستوى، يعملون اليوم في كبرى مؤسسات الدولة وشركاتها، وجديرٌ بالذكر أن برنامج القانونيين كان يقبل 35 متدرباً كحد أقصى في الدفعة الواحدة، إلا أن عدد المقبولين في الدفعة "14" وصل استثنائياً إلى 80 متدرباً، نظراً للتوقف المؤقت أثناء الظروف الصحية التي مرّت على البلاد، ولتشمل الفائدة أكبر عدد ممكن من الشباب.

وأشاد المتدربون في كلمتهم التي ألقاها عنهم المتدرب عبدالله الهاجري بدور التأمينات الساعي إلى ضمان مستقبل آمن عن طريق مزاولة نشاطها وفقاً لخطة استراتيجية محكمة تنظر من خلالها للمستقبل بطموح التنمية والتطوير، والممتد بمساهمتها في الجهود المبذولة من الدولة في تدريب الشباب الكويتي حديثي التخرج وذلك بهدف خلق كفاءات مؤهلة ومدربة لتجد ما يناسبها من فرص وظيفية في سوق العمل.